تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

-دراسة تحليلية خلال الفترة 2004-2016

Development of FDI in developing countries - Analytical study during the period 2004-2016

د.نور الدين قدوري د.عيسى حجاب

جامعة المسيلة

ملخص:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثر في قرار المستثمر الأجنبي، والدوافع الرئيسية لمختلف الاقتصاديات من عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبهدف الإجابة على الإشكالية المتضمنة تحليل حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، فقد تطرقنا إلى معالجة الجانب النظري للظاهرة كما تتبعنا نصيب تلك الدول من التدفقات العالمية، وتوصلنا في الأخير إلى أن خارطة التوزيع العالمي للاستثمار المباشر تطورت لصالح الاقتصاديات النامية على حساب الاقتصاديات المتقدمة خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر، الاقتصاد العالمي، الاقتصاديات النامية، الأزمة المالية العالمية.

Abstract:

The objective of this study is to identify the factors influencing the decision of the foreign investor and the main motives of different economies in attracting foreign direct investment. In order to answer the problem involved in analyzing the FDI movement to developing countries, Countries of global flows, and finally concluded that the global direct investment distribution map developed for developing economies at the expense of developed economies during the study period

Key words: investment, foreign direct investment, global economy, developing economies, global financial crisis.

مقدمة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ذو أهمية بالغة خاصة للاقتصاديات المضيفة له بغض النظر عن درجة تقدمها، إلا أن جذب ذلك النوع من الاستثمارات يعتبر أولوية بالنسبة للاقتصاديات النامية، نظرا إلى المزايا التي يراد تحقيقها من استضافة تلك الاستثمارات. فالأهداف الاقتصادية الكبرى التي يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيقها، تعتبر السبب الرئيسي للاهتمام بالظاهرة.

ولقد تميزت السنوات الأخيرة بتنافسية حادة بين الدول على استقطاب ذلك النوع من الاستثمارات، ولم تعد تلك الاستثمارات تتركز في الاقتصاديات المتقدمة فقط، بل أصبح للاقتصاديات النامية نصيب مهم من الاستثمار العالمي.

-إشكالية الدراسة: في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية وعلى رأسها الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، والتي لا يمكن إغفالها كحدث اقتصادي مهم للغاية ساهم في تغير الكثير من الموزاين الاقتصادية بين الدول. نقوم بطرح التساؤل الجوهري التالية:

ما واقع حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية المصاحبة خلال الفترة 2004-2016؟

إن السؤال السابق يقودنا إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل أهمية الاستثمارات الأجنبية تقتصر على اقتصاديات دون غيرها تبعا لدرجة التقدم؟
- ما مقدار مساهمة الدول النامية في تكوين الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي سواء الداخل أو الخارج منه؟

-فرضيات الدراسة: بهدف الإجابة على الأسئلة الفرعية سنقوم بصياغة بعض الفرضيات، والتي سنختبر صدق محتواها من خلال الدراسة. والفرضيات هي:

- تعتبر الاستثمارات الأجنبية ذات أهمية خاصة للدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة.
- تعتبر الدول النامية مساهما مهما في الاستثمارات الأجنبية المباشر، لكنها لا ترقى إلى مكانة الاقتصاديات النامية.

-أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- التعرف على الجانب المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر.
- تحديد دور الدول النامية في الحركة الدولية للاستثمارات المباشرة.

-هيكل الدراسة: لمعالجة إشكالية الدراسة سنقوم بتقسيم فترة الدراستين إلى مرحلتين رئيسيتين، الأولى قبل سنة 2008 والأخرى بعدها، مع التقيد بفترة الدراسة الممتدة بين 2004 و2016. وذلك ضمن المحورين الرئيسيين التاليين:

- الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر؛
- تحليل حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية خلال الفترة 2004-2016.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار متغيرا مهما بالنسبة لكل اقتصاد الوطني، نظرا لأهميته النسبية العالية في تكوين الناتج الوطني الاجمالي. ويعرف الاستثمار عدت تقسيمات تختلف باختلاف التصنيف الذي يخضع له كل تقسيم. ويأتي على رأس تلك الأنواع الاستثمار الأجنبي المباشر. والذي سنتطرق إليه كمفهوم في هذا المحور.

أولا-تعريف الاستثمار:

تعددت تعاريف الاستثمار واختلفت، تبعا لاختلاف المدارس الاقتصادية المفسرة للظاهرة وكذلك تبعا لطبيعة التصنيف، ومن بين أهم التعريفات التي ألمت بالظاهرة، هو التعريف الذي يرى أن الاستثمار هو:" ذلك الجزء المقتطع من الدخل القومي والموجه إلى تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة من وسائل إنتاج وماكينات ومعدات رأسمالية من أجل خلق سلع وخدمات جديدة، وكذا المحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة وتجديدها، بهدف تلبية حاجيات المستهلكين، وطالما أن المستثمر مستعد لقبول مبدأ التضحية برغبته الاستهلاكية الحاضرة، يكون مستعدا أيضا لتحمل درجة معينة من المخاطرة".[1]

ثانيا-أنواع الاستثمار تبعا للدولة المستثمر فيها

يمكن تقسيم الاستثمار وفقا للمعيار السابق إلى قسمين رئيسيين، هما:

1-الاستثمار المحلي: هو ذلك الاستثمار الذي توجه فيه المدخرات إلى تكوين رأس مال حقيقي داخل دولة المستثمر.

2-الاستثمار الأجنبي: هو ذلك الاستثمار الذي توجه فيه المدخرات إلى تكوين رأس مال حقيقي داخل دولة أجنبية على المستثمر. ويقسم هذا النوع بدوره إلى شكلين رئيسيين، هما: الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر.

ثالثا-تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

يرى صندوق النقد الدولي أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو: "ذلك النوع من الاستثمار الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر و المؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة".[2] كما يعرف أيضا على أنها:" تلك الاستثمارات التي يمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة".[3]

رابعا-أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يتم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال أحد الأشكال الرئيسية التالية:

1-الاستثمارات المشتركة: هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة، والخبرة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية.[4]

2-الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي: تتمثل هذه الاستثمارات في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة، تكون مملوكة لها بالكامل. وبصورة أوضح فهي عبارة عن افتتاح فروع لمؤسسة محلية في دول أجنبية.[5]

3-مشروعات التجميع: تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص) يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين (سيارة مثلا) لتجميعها لتصبح منتجاتها نهائيا، وفي معظم الأحيان خاصة في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة، والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه. وتجدر الإشارة إلى أن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي.[6]

4-الاستثمار في المناطق الحرة: المنطقة الحرة هي جزء من الأرض تابعة لدولة ما ويتم توضيح حدودها بطريقة قاطعة، وتعتبر المنطقة الحرة جمركيا امتدادا للخارج فهي معزولة باعتبار جمركي، إلا أنها خاضعة للسيادة الوطنية.

ويطلق على المناطق الحرة بجزر الاستثمار الأجنبي، فالاستثمار الأجنبي يكون بعيدا عن القوانين والتشريعات للبلدان المضيفة، ويعمل ضمن قوانين محددة ومنظمة لعملية إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة، ويكون الهدف الأساسي لإنشاء هذه المناطق هو إقامة صناعات ذات طابع تصديري، ولأجل ذلك تعمل الدول على جعلها مناطق جذب للاستثمارات الأجنبية عن طريق منح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من المزايا والحوافز والإعفاءات الضريبية والجمركية وقطع أراضي بأسعار منخفضة. [7]

خامسا- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدور الذي يمارس على النمو والتنمية في البلد المضيف، ويمكن تلخيص تلك الأهمية في العناصر الرئيسية التالية:

1-تحسن أداء ميزان المدفوعات: يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسن أداء ميزان المدفوعات للبلد المضيف من خلال الانخفاض في حجم الواردات التي تستبدل بمنتجات يتم تصنيعها محليا، وارتفاع حجم الصادرات الخاصة بالمؤسسات المستثمرة.كما تسمح حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالابتعاد عن القروض المصرفية التجارية، وبالتالي الحد من زيادة حجم الديون الخارجية.[8]

كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادات الاحتياطيات النقدية بالعملة الصعبة من خلال: تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على البلد المضيف، ومن خلال تصدير المنتجات المصنعة، وكذلك تأشيرات الدخول والإقامة للعاملين الأجانب ودفع مصاريف المستخدمين والمساعدات الحكومة الأجنبية لمستثمريها.

2-الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة: يتعلق الأمر بتكنولوجيا الإنتاج المتطورة التي تنقلها المؤسسة الأجنبية إلى البلد المضيف من أجل نموه وتطوره، وهذا عن طريق تكييف المؤسسات المحلية على استقلال التطور التقني الحاصل دون إنتاجه (استغلال المعارف دون إعادة تجربتها).

3-الحد من البطالة والرفع من كفاءة العمالة المحلية: يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق مناصب شغل وامتصاص البطالة وكذلك تحسين المستوى المعيشي للعمال نتيجة للأجور المرتفعة التي تدفعها المؤسسات الأجنبية لمستخدميها من البلد المضيف. كما يساهم في الرفع من كفاءة تلك العمالة المحلية من خلال قيام المؤسسات الأجنبية بتكوين العمال المحليين وتأهيلهم. ومن خلال المشروعات المشتركة التي تسمح للمستثمرين المحليين من نقل بعض التجارب التنظيمية والتسويقية والمهارات الإدارية.

4-الرفع من تنافسية المؤسسات المحلية: تتميز المؤسسات الأجنبية بامتلاكها للموارد المالية الضخمة والتكنولوجيا الحديثة وحسن التسيير فضلا عن امتلاكها لعلامات تجارية مشهورة في السوق. مما يحفز المنافسين المحليين على مضاعفة إنتاجهم وتحسينه، حتى ترتفع مردودية تلك المؤسسات وتكون في نفس مستوى المؤسسات الأجنبية.

سادسا- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

إن عملية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من قبل بلد المضيف تعتمد على العديد من العوامل التي يتوقف عليها القرار الاستثماري. ويمكن إجمال أهم تلك المحددات في العناصر التالية:

1-الاستقرار السياسي: كلما كان المناخ السياسي لبلد مستقر وغير خاضع للتقلبات السياسية كلما كان ذلك في صالح الشركات الاستثمارية الأجنبية في زيادة استثماراتها.[9]

2-القوانين والتشريعات المنظمة للاستثمار: تعد كفاءة النظام القانوني والتشريعي أحد أهم المحددات والشروط الأساسية للاستثمار، وتتبع كفاءة النظام القانوني من الشفافية والانسجام بين التشريعات والقوانين المختلفة وبين قوانين الاستثمار.

3-معدلات التضخم: إن معدلات التضخم المرتفعة تعد مؤشرا على عدم الاستقرار الاقتصادي، وعن عجز الحكومة في التحكم في السياسات الاقتصادية، وهذا بدوره يخلق مناخا غير مشجع للاستثمار، فمعدلات التضخم المرتفعة تؤثر سلبا على النشاط الاستثماري.

4-أسعار الصرف وأسعار الفائدة: يعتبر إستقرار أسعار صرف العملة المحلية إحدى أهم العوامل المشجعة على الاستثمار، وإنّ عدم ثبات وتدهور سعر صرف العملة يعد أحد العوامل المعوقة للاستثمار.كما يرتبط الاستثمار بأسعار الفائدة الحقيقية، فارتفاع هذه الأخيرة يرفع التكلفة الحقيقية لرأس المال.

5-حجم السوق: يعد حجم السوق من المحددات المهمة للاستثمار الأجنبي المباشر، فالسوق ذات الحجم الصغير لا تشجع على الاستثمار إلا إذا كان قريباً من المواد الخام، ويعتمد حجم السوق على المساحة وعدد السكان، والقوة الشرائية للمواطنين ويعبر عنه بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات نموه.[10]

6-تكلفة عوامل الإنتاج: إن سياسة التعليم والتدريب والتأهيل وتوفر قوة العمل المدربة والماهرة والقابلة للتعليم تؤثر تأثيرا قويا على المناخ الاستثماري، وتعتبر من العوامل الرئيسية في جذب الاستثمارات الأجنبية.[11]

المحور الثاني: تحليل حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية خلال الفترة 2004-2016

للوقوف على واقع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ومدى مساهمة تلك الدول في الحجم العالمي، سنقوم بتتبع نصيب تلك الاقتصاديات في كل من الاستثمار العالمي الداخل والخارج. لكن قبل ذلك سوف نتعرف على مبررات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية على وجه التحديد.

أولا- مبررات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

بالإضافة إلى الدوافع التي تشترك فيها كل الدول المستضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، فإن للدول النامية أسباب خاصة تميزها عن بقية الدول جعلتها تتوجه نحو تشجيع هذا النوع من الاستثمارات، والتي نذكر من أهمها:[12]

- ✓ نقص تراكم رأس المال في هذه الدول، وذلك نتيجة لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وانخفاض الميل الحدي للادخار وشيوع ظاهرة الاكتناز، فضلا عن انخفاض مستوى الدخول فيها، وهذا ما يخفض الحافز على الاستثمار؛
- ✓ انخفاض عوائد النقد الأجنبي من الصادرات، كون الهيكل السلعي لصادرات هذه الدول أحادي الجانب، أي يعتمد على تصدير مادة واحدة من المواد الأولية الخام، وهو ما أدى إلى انخفاض تمويل الاستثمارات المحلية؛
- ✓ ضعف الإدارة المصرفية وضعف العمليات المصرفية وتخلف الأسواق المالية وضعف الاستقرار الاقتصادي وحتى السياسي في بعض الدول، كلها عوامل أدت إلى هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج، وهو ما أدى إلى ضعف قدرة المصارف المحلية على تعبئة المدخرات في هذه الدول وهو ما يستدعي اللجوء إلى رؤوس الأموال الأجنبية؛
- ✓ البنية التحتية عامل رئيسي لعملية التنمية الاقتصادية، وضعفها في هذه الدول يستلزم رؤوس أموال كبيرة للنهوض بواقع التنمية، والتي تعجز عن توفيره من خلال الادخار المحلي وهو ما يستدعي تشجيع دخول رؤوس الأموال الأجنبية؛
- ✓ تصحيح المسار في الهياكل الاقتصادية للدول النامية يستدعي تشجيع دخول رؤوس الأموال الأجنبية. وتظهر الإختلالات التي تعاني منها هذه الدول في توجيه الإيرادات نحو نفقات غير منتجة، وزيادة في الدين العام الداخلي والخارجي والذي يوجه في جزء كبير منه إلى الاستهلاك، بالإضافة إلى كونها أحادية الجانب في إيراداتها.

ثانيا-تحليل تطور نصيب الدول النامية من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2004-2016.

تعتبر الاقتصاديات المتقدمة المصدر الرئيسي للاستثمار العالمي ويرجع الفضل في ذلك إلى شركاتها المتعددة الجنسيات والتي تسيطر على المراكز العالمية الأولى، كما تتميز بمناخ استثماري جيد. وهذا ما يجعلها من الناحية النظرية تحضا بالنصيب الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج. أما من الناحية ما هو سائد بالفعل، فهو ما سنوضحه من خلال العنصرين التاليين:

1-تطور نصيب الدول النامية من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2004-2008.

سنقوم بتحليل التغيرات التي طرأت على نصيب الدول النامية من التدفقات العالمية للاستثمار المباشر، خلال الفترة التي سبقت الأزمة المالية العالمية من خلال عرض تلك التدفقات ونصيب كل مجموعة رئيسية منها، وتحديد الأسباب وراء تلك التغيرات في حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية. والجدول التالي يوضح تلك التدفقات.

الجدول رقم (1): تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة والخارجة عالميا ونصيب الدول النامية منها خلال الفترة (2004-2008).

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
التدفقات الداخلة (مليار دولار)	717.7	958.7	1411	1833.3	1771
التدفقات الخارجة (مليار دولار)	920.2	880.8	1323.2	1996.5	1929
نصيب المجموعات الرئيسية من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل					
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
الاقتصاديات المتقدمة (نسبة مئوية)	56.2	63.8	66.7	68.1	57.5
الاقتصاديات النامية (نسبة مئوية)	39.5	33	29.3	27.3	35.6
الاقتصاديات الانتقالية (نسبة مئوية)	4.2	3.2	4.1	4.7	6.9
نصيب المجموعات الرئيسية من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الخارج					
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
الاقتصاديات المتقدمة (نسبة مئوية)	85.4	85	82.2	84.8	81.5
الاقتصاديات النامية (نسبة مئوية)	13	13.3	16	12.7	15.4
الاقتصاديات الانتقالية (نسبة مئوية)	1.5	1.6	1.8	2.6	3.1

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2008)، " تقرير الاستثمار العالمي 2008"، تقرير سنوي، نيويورك وجنيف، ص 2.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2010)، "تقرير الاستثمار العالمي 2010"، تقرير سنوي، نيويورك وجنيف، ص ص 9- 10.

نلاحظ من الجدول السابق أن الدول المتقدمة تمثل الوجهة الأولى للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل بحيث لم تقل نسبة استحواذ هذه الدول عن 56% خلال المرحلة كل المرحلة. أما أن نصيب الدول النامية والانتقالية مجتمعة فلم يقل عن نسبة 32% ؛ أي حوالي ثلث التدفقات العالمية، الأمر الذي يعني أن هذه الدول تمثل وجهة مهمة وأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر رغم الفارق الكبير في مناخ الاستثمار.كما أنه لم يتجاوز نسبة 43%.

لقد غيرت الأزمة المالية العالمية خارطة توزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، حيث شهدت حصة الاقتصاديات النامية والانتقالية من التدفقات الداخلة في عام 2008 ارتفاعا شديدا لتصل إلى 42.5% من الإجمالي العالمي. وهذا التغير في نمط التدفقات الداخلة يعود جزئيا إلى الانخفاض الكبير في نصيب الدول المتقدمة والذي تراجع من 68.1% في عام 2007 إلى 57.5% في عام 2008. فالأزمة المالية بدأت في الدول المتقدمة وأثرت في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إليها سلبا وبصورة واضحة في سنة 2008، في حين جاءت تأثيراتها على بقية الدول بصورة غير مباشرة، وذلك لأن التداعيات السلبية للأزمة المالية لم تكن انتقلت بأكملها بنهاية عام 2008 إلى هذه المجموعة، مما مكنها من الحفاظ على قدرتها على جذب المزيد من التدفقات.

أما فيما يخص التدفقات الخارجة وبالرجوع إلى الجدول السابق نلاحظ أن جل الاستثمارات العالمية مصدرها الدول المتقدمة، بينما كان نصيب الدول النامية والانتقالية مجتمعة ضعيفا جدا، بحيث لم يتجاوز نسبة 20%، رغم التحسن الطفيف في آخر الفترة على حساب التراجع المتواضع في التدفقات التي مصدرها الدول المتقدمة.

ويرجع الفضل في التحسن السابق في نصيب الاقتصاديات النامية والانتقالية بشكل رئيسي إلى انعكاسات الأزمة المالية على الدول المتقدمة والتي سبقت الدول النامية. والتي ساهمت في حجز الشركات عبر الوطنية التي تتخذ من الدول النامية مقرا لها سبعة أماكن ضمن قائمة أكبر 100 شركة غير المالية في عام 2008، وهو رقم قياسي جديد للدول النامية.[13]

2 - تطور نصيب الدول النامية من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر العالمي خلال الفترة 2009-2016.

أظهرت سنة 2008 الأثر الذي تسببت فيه بداية تداعيات الأزمة على التوزيع الدولي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي، فقد تغيرت اتجاهاته لصالح الدول النامية على حساب الدول المتقدمة. أما فيما يخص بقية السنوات التي تلت الأزمة، فالجدول الموالي يوضح لنا التغيرات التي طرأت فيها على ذلك النوع من التوزيعات.

الجدول رقم (2): تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة والخارجة عالميا ونصيب الدول النامية منه خلال الفترة (2009-2016).

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
التدفقات الداخلة (مليار دولار)	1114	1409	1652	1403	1467	1228	1921	1867
التدفقات الخارجة (مليار دولار)	1101	1505	1678	1284	1306	1354	1621	1473
نصيب المجموعات الرئيسية من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل								
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الاقتصاديات المتقدمة (نسبة مئوية)	50.8	49.4	49.7	48.4	47.5	40.6	59.39	60.57
الاقتصاديات النامية (نسبة مئوية)	42.9	45.2	44.5	45.6	45.7	55.5	38.72	35.88
الاقتصاديات الانتقالية (نسبة مئوية)	6.3	5.3	5.8	6.1	6.8	3.9	1.87	3.42
نصيب المجموعات الرئيسية من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر الخارج								
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الاقتصاديات المتقدمة (نسبة مئوية)	74.5	68.4	70.5	68	63.8	60.8	72.97	70.67
الاقتصاديات النامية (نسبة مئوية)	20.8	27.5	25.2	27.8	29.2	34.6	25.04	27.56
الاقتصاديات الانتقالية (نسبة مئوية)	4.6	4.1	4.3	4.2	7	4.7	1.97	1.69

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- UNCTAD(2010), "World Investment Report", (Geneva: United Nations, 2010), p p 16, 31.
- UNCTAD(2013), "World Investment Report", (Geneva: United Nations, 2013), p p 13, 24.
- UNCTAD(2015), "World Investment Report", (Geneva: United Nations, 2015), p 4.
- UNCTAD(2018), "World Investment Report", (Geneva: United Nations, 2018), p p 184, 185.

نلاحظ من الجدول السابق أن نصيب الدول النامية من الاستثمارات الداخلة والخارجة عرف منحا تصاعديا خلال الفترة التي تلت الأزمة المالية العالمية، بحيث تجاوزت مساهمة تلك الدول في الاستثمارات الداخلة حوالي النصف، واقتربت من نفس النسبة في مثيلتها من التدفقات الخارجة، مما يعتبر تحولا حقيقيا في التوزيع الدولي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي. وكل ذلك كان على حساب التراجع في التدفقات الخارجة والداخلة من وإلى الدول المتقدمة. وترجع زيادة أهمية الاقتصاديات النامية باعتبارها متلقية للاستثمار الأجنبي المباشر بقدر أكبر بعد الأزمة المالية إلى الأسباب المذكورة آنفا في سنة 2008. بالإضافة إلى العوامل التالية:

- ✓ الضغوط التنافسية الكثيفة في كثير من الصناعات تحدو بالشركات إلى استكشاف طرق جديدة لتحسين قدرتها التنافسية. وتتمثل بعض هذه الطرق في توسيع العمليات في الأسواق السريعة النمو

بالاقتصاديات الناشئة بغية زيادة المبيعات، وفي ترشيد الأنشطة الإنتاجية بغية جني وفرات الحجم وتخفيض تكاليف الإنتاج.

- ✓ أدى ارتفاع أسعار كثير من السلع الأساسية إلى حفز توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الغنية بالموارد الطبيعية مثل النفط والمعادن.

أما فيما يخص ارتفاع الأهمية النسبة للدول النامية، باعتبارها مستثمرة في الخارج، فيرجع الأمر إلى عدة عوامل لعل أهمها:

- ✓ الانحسار الاقتصادي العالمي الذي تلا الأزمة المالية العالمية وأضر بالاقتصاديات المتقدمة ومنح فرصة لبعض الاقتصاديات النامية للظهور على حساب تلك الاقتصاديات المتضررة، وكان على رأس هذه الاقتصاديات كل من الصين وهونغ كونغ وماليزيا، بحيث استمرت الشركات عبر الوطنية المملوكة لهذه البلدان في توسعها خارجيا.
- ✓ ارتفاع نصيب البلدان الأسيوية من مجموع التدفقات الاستثمارية الخارجة من البلدان النامية، حيث عادلت حصنها ثلاثة أرباع مجموع التدفقات في سنة 14.2011 وفي عام 2010 كانت ستة اقتصاديات نامية من بين أعلى 20 اقتصادا مستثمرا في العالم.15

الخاتمة:

توصلنا من خلال الدراسة إلى أن للاقتصاديات النامية مبررات إضافية تدفعها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وعلى رأس تلك المبررات كل من نقص تراكم رأس المال في هذه الدول، وانخفاض عوائد النقد الأجنبي من الصادرات فيها، إضافة إلى هروب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج.

كما أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عرفت مرحلة من الانتعاش سبقت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، إلا أن المرحلة التي تلتها كان فيها أثر الأزمة بارزا على تدفقات الاستثمار العالمي الوارد والصادر من وإلى كل المجموعات الاقتصادية الرئيسية، كما أثرت على التوزيع الجغرافي لها. بحيث أصبحت الاقتصاديات النامية تستحوذ على أكثر من نصف التدفقات الواردة وما يقارب هذه النسبة من التدفقات الصادرة، بعد أن كان نصيبها قبل الأزمة أقل بكثير. ويبرر ذلك بكون ارتفاع أسعار الكثير من السلع الأساسية بسبب الأزمة المالية، حفز الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التوجه نحو الاقتصاديات النامية والانتقالية الغنية بالموارد الطبيعية. كما أن الانحسار الاقتصادي العالمي الذي تلا الأزمة، أضر بالاقتصاديات المتقدمة ومنح فرصة لبعض الاقتصاديات النامية للظهور على حساب تلك الاقتصاديات المتضررة، بحيث استمرت الشركات عبر الوطنية المملوكة لهذه البلدان في توسعها خارجيا، الأمر الذي ساهم وبشكل كبير في زيادة أهمية الاقتصاديات النامية باعتبارها مصدرا رئيسيا للاستثمار الأجنبي المباشر.

قائمة المراجع:

[1]- عبد القادر بابا، سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 34.

[2] - فارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص7.

[3]- نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، ط1، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2006، ص 31.

[4]- عبد السلام أبو قحف، التسويق الدولي، مصر، الدار الجامعية، 2002، ص 104.

[5]- فرحات غول، التسويق الدولي، ط 1، الجزائر، دار الخلدونية، 2008، ص 205.

[6] - عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المتعلقة الاستثمارات الأجنبية، مصر، مؤسسة شباب الجامعة، 2003، ص ص 24-25.

[7]-عبد الرزاق حمد حسون الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصادية، ط2، الأردن، دار حامد للنشر والتوزيع، 2014، ص 44 .

[8]- عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، ط1، الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008، ص 166.

[9]- عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص 69.

[10]- نفس المرجع ، ص ص 72 – 73.

[11] - يحيى أحمد سعيدي، الاستثمار الأجنبي المباشر، ط1، عمان، دار إثراء للنشر والتوزيع، 2015، ص 146.

[12]- أحمد هادي سلمان،" الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الميزان التجاري الصيني"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 21 (2009)، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، ص ص 4-5.

[13]- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2009)، "مناخ الاستثمار في الدول العربية 2009"، مرجع سابق، ص 66.

[14]- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2012)، "تقرير الاستثمار العالمي 2012"، تقرير سنوي، نيويورك وجنيف، ص 2.

[15]- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (2011)، "تقرير الاستثمار العالمي 2011"، تقرير سنوي، نيويورك وجنيف، ص ص 3-4.